# المقاصد الوظيفية لاستثمار تكنولوجيا الاتصال في ترقية مؤسسات التعليم العالي:

## دراسة حالة جامعة يحي فارس بالمدية

# Functional Objectives of Investing in Communication Technology in Upgrading Higher Education Institutions: Case Study "Yahya Fares University in Medea"

د/ نبيل شايب [1]

[1] المدرسة العليا العسكرية للإعلام و الاتصال (الجزائر )، chaib.nabil@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2024/12/15 تاريخ القبول: 2024/12/23

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة الميدانية الى تحديد المقاصد الوظيفية لاستثمار تكنولوجيا الاتصال في ترقية المؤسسات الجامعية خاصة وأن الإستثمار في رأس المال البشري من خلال توظيف جميع تطبيقات تكنولوجيا الاتصال يعد من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي أو المجتمع، ولا يعتمد تكوين هذا الأخير على التعليم والتدريب فقط بل على مقدار الخدمات الاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري. لذلك هنالك ربط بين ما عرف بالتنمية البشرية والنمو الاقتصادي.

وتوصلنا من خلال الدراسة الميدانية التي اعتمدنا من خلالها على المقابلة غير المقننة على بعض إطارات كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية بجامعة يحي فارس بالمدية ، الى نتيجة مفادها تحسين الصورة الذهنية للمرفق العمومين خلال إرساء معالم التفاعل المشفوعة بالتأثير و الإقناع عبر استخدام خطاب حجاجي فعال تتبناه الهيئات القائمة على المرفق العمومي و تستعمل فيه شتى الوسائل الاتصالية المتاحة فضلا عن الاستعانة بأنجع الطرق في الإدارة و الاتصال لتحسين الأداء الوظيفي في ظل التغير التكنولوجي السريع الذي ألقى بضلاله على نمط الحياة الاجتماعية وأشكال التواصل الإدارية بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي

**الكلمات المفتاحية:** الاتصال، رأس المال البشري، التعليم، الاستثمار، الجامعة، البحث.

**Abstract:**

This field study aims to identify the functional objectives of investing in communication technology in upgrading university institutions, especially since investing in human capital through the use of all communication technology applications is one of the most important factors affecting economic growth in the national economy or society, and the formation of the latter does not depend on education and training only, but on the amount of social services that work to build and maintain human capital. Therefore, there is a link between what is known as human development and economic growth, as each of them reflects on the other negatively and positively, especially since economic growth is achieved through improving human capabilities. Through the field study, in which we relied on the non-standardized interview, we reached a result that is to improve the mental image of the public facility by establishing the features of interaction accompanied by influence and persuasion through the use of an effective argumentative discourse adopted by the bodies responsible for the public facility and in which various available means of communication are used, in addition to using the most effective methods in management and communication to improve job performance in light of the rapid technological change that has cast its shadow on the social lifestyle and forms of administrative communication in higher education and scientific research institutions.

**Keywords:**

Communication, Human Capital, Education, Investment, University, Research .

## مقدمة

اتخذت الجزائر في السنوات الأخيرة عدة خطوات استراتيجية هامة في إطار تحقيق التنمية المستدامة و النهوض بالاقتصاد الوطني من أبرزها: رصد إمكانيات مادية و تقنية لتعميم استخدام التكنولوجيا في المؤسسات العمومية، استجابة لنداء التقدم والحداثة من جهة و سعيا لتحسين تقديم الخدمة العمومية من جهة أخرى ، و ذلك من خلال توظيف الوسائط الرقمية و الأنظمة المعلوماتية لتقديم خدمات نوعية تتسم بالسرعة و الفورية و الفعالية و تقضي على الرتابة و البيروقراطية، و كذا ترشيد الخدمة العمومية من خلال تقديمها بتكلفة أقل و كفاءة أكبر و وفق أطر شفافة ، و ما ساعد على ذلك تفعيل كافة الآليات العصرية المتاحة و في مقدمتها الوسائط الاتصالية الجديدة باعتبارها أحد متطلبات عصر السرعة و أهم ركيزة في مجتمع المعلومات.

و نظرا لأهمية المرفق العام المنبثقة من علاقته الوطيدة بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان، و الذي يتجلى من الناحية العملية في تدخل الدولة للقيام بأداء الخدمات العامة باعتبارها الوظيفة الرئيسية لها، و الهادفة لإشباع الحاجات الحيوية و تقديم الخدمات الأساسية للجمهور، و لما كانت هذه الخدمات تمس الأفراد في صميم حياتهم و يتوقف عليها إلى حد كبير أداء واجباتهم ،كان من الضروري أن يخضع المرفق العام في إدارته لقدر من القواعد لضمان تحقيق الغرض المرجو منه على أتم وجه.

في هذا السياق عمدت الجزائر لاستثمار الوسائط الاتصالية الجديد وفق مستويين:

تمثل الأول في شرح أهداف المرفق العام و مد جسور التواصل بين المواطن و الدولة لتحقيقها بتفعيل آليات المشاركة و تعزيز دور المواطن في إنجاح مختلف البرامج التنموية المسطرة ، التي مست العديد من القطاعات.

أما الثاني فيتجلى في تحسين الصورة الذهنية للمرفق العمومين خلال إرساء معالم التفاعل المشفوعة بالتأثير و الإقناع عبر استخدام خطاب حجاجي فعال تتبناه الهيئات القائمة على المرفق العمومي و تستعمل فيه شتى الوسائل الاتصالية المتاحة فضلا عن الاستعانة بأنجع الطرق في الإدارة و الاتصال لتحسين الأداء الوظيفي في ظل التغير التكنولوجي السريع الذي ألقى بضلاله على نمط الحياة الاجتماعية و أشكال التواصل الإدارية في المرافق العمومية الجزائرية عامة و الجامعة الجزائرية خاصة .

### أولا : البناء المنهجي و المفاهيمي لموضوع الدراسة

### 1-1 الاشكالية :

تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات التعليمية التي يقع على عاتقها تنمية رأس المال البشري الضروري لتحقيق التنمية المستدامة . لذا سعينا من خلال هذه الدراسة إلى إبراز مضمون الأدوار التي تستطيع الجامعة القيام بها لتنمية رأس المال البشري ، وهذا من خلال

عرضنا لوظائف الجامعة في التكوين والبحث العلمي من جهة، ومن جهة أخرى علاقتها بالمحيط من خلال الشراكة مع مؤسسات المجتمع وتزويد سوق العمل بالكفاءات ،

يعد التعليم الجامعي ضرورة من ضرورات إعداد رأس المال البشري المؤهل للإنتاج والبحث والتطوير، ورفع المستوى الفكري والثقافي العام لخريجي التعليم في ظل الثورات المعرفية والتكنولوجية ، وذلك من أجل التعامل الفعال مع تلك الثورات، والتي تفرض على كافة المجتمعات ضرورة إنتاج المعرفة، والعمل على تراكمها، وزيادة أعداد طلاب التعليم الجامعي للتغلب على المشكلات والتحديات المجتمعية بهدف الارتقاء والتنمية، ويعتبر التعليم الجامعي من أهم المراحل التعليمية نظرا لقرب الخريجين من الجامعات للدخول إلى سوق العمل ، فالجامعة هي المصنع الذي يعد رأس المال البشري الذي تقع على عاتقه العملية التنموية للمجتمعات بمختلف جوانبها ، وهو بذلك يمتلك الدور المحوري في تشكيل الأصناف الأكثر رقيا من رأس المال البشري ، وتكاد الجامعات تتحمل العبء الأساسي في نشر الفكر ، من خلال المعرفة والبحث والتجديد والتدريس والتدريب والتربية المستمرة وتربية قادة الفكر والسياسة ورؤساء الشركات القادرين على تطوير المجتمع ، وفهم التكنولوجيا الجديدة ومتطلباتها ومتغيرات سوق العمل ولتبسيط البناء الإشكالي نطرح السؤال الجوهري على النحو التالي

كيف تساهم جامعة يحي فارس بالمدية في تفعيل المقاصد الوظيفية لرأس المال البشري من خلال توظيف تكنولوجيا الاتصال ؟

### 2-1 التساؤلات

- ما مدى مساهمة جامعتي يحي فارس بالمدية في تنمية رأس المال البشري من خلال أدائها لوظيفتي التكوين والبحث العلمي؟
- هل تساهم الجامعة في تنمية المجتمع و ذلك بتزويده بالكوادر المؤهلة ، وتقديم الخدمات البحثية والاستشارية للمؤسسات المختلفة والسعي في حل مشكلاتها؟ -
- هل تؤدي جامعة المدية الدور المنوط بها في تنمية رأس المال البشري ، لغرض تحقيق مقاصدها الوظيفية ؟

### 3-1 أهمية البحث وأهدافه

تسليط الضوء على الجامعة كصرح علمي هام وحساس من شأنه تنوير أصحاب القرار والمجتمع ككل بالدور الذي يجب أن تلعبه الجامعة والمساهمة في تفعيل هذا الدور لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة؛ نظرا لأهمية دور الجامعة في المساهمة في تحقيق التنمية

المستدامة للمسؤولين و الاطارات في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على البيئة والجامعات، يسهم في وضع إستراتيجية للتفاعل الإيجابي الفعال بين قطاعات التنمية المختلفة والجامعات.

### 1-4 منهجية البحث وحدوده

يعد المنهج عبارة عن عملية فكرية منظمة أو أسلوب او طريق منظم دقيق هادف يسلكه الباحث مستهدفا إيجاد حلول لمشاكل او ظاهرة بحثية معينة، فالمنهج هو قواعد يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة

وتعد المناهج المعتمدة في البحوث العلمية باختلاف الموضوع المبحوث فيه وطبيعة الدراسة وباعتبار الظاهرة المدروسة ينتمي إلى حاضر ممتد، فإن أنسب المناهج لدراسة هذا النوع من المواضيع هو المنهج المسحي ، حيث يهدف هذا النوع من المناهج إلى وصف الخصائص الأساسية لجمهور الطلبة وأنماط سلوكهم الاتصالي ، ذلك أن هذا المنهج يستهدف تسجيل وتحليل وتفسير الظاهرة في وضعها الراهن بعد جمع البيانات اللازمة والكافية عنها وعن عناصرها من خلال مجموعة من الإجراءات المنتظمة التي تحدد نوع البيانات ومصدرها وطرق الحصول عليها.[1]

وباعتبار دراستنا تنتمي لطائفة الدراسات الوصفية التحليلية فقد خصص الشق منها إلى تحديد رؤية شاملة لرأس المال البشري في جامعة المدية وجهودها الوظيفية في تحقيق التنمية المستدامة .

### 1-5 أدوات الدراسة

وللإجابة على أسئلة الدراسة الميدانية استخدمنا أداتي المقابلة و الملاحظة بالمشاركة لجمع البيانات تستهدف استثارة المبحوثين بطريقة منهجية قمنا بتوزيعها الكترونيا لمدة دامت 2 أشهر كاملة خلال الفترة الممتدة من الفاتح جانفي الى غاية 30 جوان 2024 ، في إطار تقديم الحقائق والآراء او أفكار معينة في إطار البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة وأهدافها لعينة قوامها 50 مفردة من بينها مسؤولين و أعضاء من مجلس الإدارة بكلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية بجامعة الدكتور يحي فارس بالمدية .

[1] محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 2000،ص215.

## 6-1 مصطلحات و مفاهيم البحث

**رأس المال البشرى :**

●أرجعت أدبيات التنمية اهتمام علم الاقتصاد بقضية رأس المال البشري إلى الكتابات الأولي "لآدم سميث" في نهاية القرن الثامن عشر، إلا ان هذا الاهتمام قد اكتسب زخماً شديداً منذ بداية عقد الستينيات من القرن العشرين ، حيث أوضح "كوزنتس" أن ما يقرب من 90% من النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الصناعية خلال عقد الخمسينات يرجع في الأساس إلى تحسين قدرات الإنسان، والمعرفة والتنظيم، الأمر الذي أدى الى التمييز بين الجانبين الكمي والكيفي للبشر والحديث عن رأس المال البشري والاستثمار في البشر[2]

● التعليم

التعليم اصطلاحا هو كل ما يطرأ على السلوك بفضل إكساب أنماط إدراكية ولغوية وحركية وعقلية ، تنمي الخبرات التي تزيد من كفاءة الفرد على التعامل مع العالم الخارجي ، التي تظهر من خلال زيادة قدرة الفرد على تحقيق احتياجاته ومتطلباته. وقد أدت التطورات في المفاهيم ولاسيما بعد ظهور نظرية رأس المال البشري إلى تطور النظرة إلى التعليم ، بحيث أصبح يعرف بأنه نشاط اقتصادي عقلاني سلوكي يستهدف البناء المتوازن للإنسان عقليا وسلوكيا ومعنويا واجتماعيا وفكريا وأخلاقيا ، ويجب أن يتم بعيدا عن العشوائية والتجربة والخطأ لأنه يسعى للتنمية وزيادة المعلومات والمهارات والاتجاهات التي يحملها الفرد

العولمة

اختلفت تعاريف العولمة باختلاف مواقف الإفراد والجماعات منها، فهي عند مؤيديها تعني: "البحث في أقطار العالم كله عن أرخص الأمكنة إنتاجا و أكثرها بيعا وأوفرها ربحا وذلك باستخدام التكنولوجيا الجديدة في الإنتاج والتجارة والاتصال والتعليم وتأهيل الانسان وتدريبه على التكيف مع هذا كله" أما خصومها، فيعرفونها بأنها:" تحول عالمي تاريخي في القوى الاجتماعية الاقتصادية ورؤوس الأموال وتنمية المعلومات والدولة والحكومات والعمل والتربية والتعليم والثقافات والفنون والفكر والمعتقدات والقيم والاتجاهات والخالق والتقاليد والعادات والعالقات الأسرية والاجتماعية وسائر مجالات الحياة ثم تشكيل ذلك كله طبقا لمصالح الشركات العالمية الضخمة التي برزت مفرطة القوة بعد انتهاء الحرب الباردة". وفي ظل العولمة الحاضرة وسياساتها الجديدة صار للتربية والتعليم في أقطار العالم النامي دور بارز

[2] القصاص مهدي محمد، بيئة استثمار رأس المال البشري: دراسة ميدانية في قرية مصرية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة، جامعة جنوب الوادي، مصر. 2008ص84

يقوم على فلسفة تربوية تعد الطلبة رأسمال بشري لكنه في صالح شركات العولمة وهدفا من أهداف التنمية الاقتصادية التي تديرها هذه الشركات وصارت الأنظمة التعليمية في الأقطار النامية تستمد معايير صلاحيتها وقيمها ومكانتها من درجة إسهامها في تحقيق الهدف المذكور[3].

**ثانيا : البناء النظري لموضوع الدراسة**

**2-1 أهمية رأس المال البشري:**

يعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، فلن يؤدي هذا العنصر دوره بدون تعليم حيث يسهم الأخير في تراكم رأس المال البشري ، وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التكنولوجي يزيد من معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ويزداد هذا التقدم التكنولوجي سرعة عندما تكون قوة العمل أفضل تعليماً، ومن هنا فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التكنولوجي ويعد مصدراً من مصادر النمو المستدام. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن رفع معدلات النمو المستدام يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمار في الأصول الملموسة وغير الملموسة مثل الابتكار والتعليم والتدريب .

ولقد وجد Baroo & Lee في دراستهما المتعلقة بمعدلات النمو الاقتصادي في عدد من دول العالم خلال الفترة 1960 – 1995، أن من محددات النمو الهامة مخزون رأس المال البشري المتراكم لدى بلد ما ، وكذلك خصائص سكانها، فقد بين أن النمو مرتبط ارتباطاً إيجابياً بالمستوى الأولي لمتوسط سنوات التحصيل الدراسي من المستويين الثانوي والعالي للذكور البالغين، ولا يلعب التعليم الإبتدائي دوراً معنوياً في النمو، إلا أنه مطلب رئيس للعبور إلى المراحل الأعلى من التعليم ذات المردود التنموي.[4] وقد زاد الاهتمام بموضوع تكوين رأس المال البشري وزيادة الاستثمار في الانسان بعد الحرب العالمية الثانية وذلك للأسباب الآتية:[5]

[3] محمد قاسم عبد الله، أزمة التعليم العالي في الوطن العربي والتحديات المعاصرة: واقع وبدائل، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 113 ،2003 مصر

[4] Robert J. Barro and Jona – wha lee , International Data on Educational Attainment : Update and Implications , Center for International Development at Harvard University (CID) , working papers. April 2000 . p88

[5] نافز أيوب محمد , الأهمية التنموية لرأس المال البشرى في الوطن العربى ودور التربية والتعليم فيه , جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين ، 2015 ص 9 .

الزيادة الكبيرة في حجم الناتج القومي في الدول المتقدمة مقارنة بالزيادة في مواردها الطبيعية وساعات العمل ورؤوس الأموال المنتجة، الأمر الذي يمكن تفسيره –إلى حد كبير– بارتفاع مستوى الاستثمار في رأس المال البشري.

تزايد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية التي ظلت تعاني من التأخر والتدهور الاقتصادي بالرغم من نيلها استقلالها السياسي. وعلى هذا فإن الاستثمار في تكوين رأس المال البشري يفوق في نتائجه الاستثمار في الموارد المادية، وبالتالي أصبحت تنمية الموارد البشرية من أهم القضايا التي دعت الاقتصاديين إلى اعتباره العنصر الإنتاجي الأول في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي فاعلية عناصر الإنتاج المادية التي لا تكون لها هذه الفاعلية بدون الانسان.

**2-2 تمثلات الاستثمار في مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي :**

- **الاستثمار في التعليم العالي :**

ظهرت هذه الفكرة في منتصف القرن العشرين، حيث كان ينظر لقطاع التعليم من قبل نظرة المستهلك الذي يستهلك أموال دافعوا الضرائب دون الحصول على مقابل. يعود هذا كما ذكرنا سابقا إلى عدم الاهتمام بقطاع التعليم خصوصا قبل الحرب العالمية الثانية ،[6]لكن بعدها توجهت معظم الدول إلى هذا القطاع لسببين أساسين:

1- حيوية هذا القطاع و أهميته في النمو الاقتصادي.

2- رغبة الدول في النهوض بالاقتصاديات المدمّرة جراء الحرب.

تمّت مراجعة دور قطاع التعليم في مختلف جوانب الحياة وما يمكن أن يحدثه من نمو في جميع هذه الجوانب، فانطلقت هذه الدول في التركيز على هذا القطاع وخصصت له موارد مالية مهمة لتتمكن من تكوين يد عاملة مؤهلة وقوة بشرية كُفأة . و لتوضيح فكرة الاستثمار في التعليم نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع : الفرع الأول يخص جدوى الاستثمار في التعليم ، الفرع الثاني تكاليف التعليم و عوائده، الفرع الثالث مؤشرات زيادة الإنفاق على الاستثمار في التعليم .[7]

[6] صيفي زهير، دور الجامعة الجزائرية في التنمية المحلية، الملتقى الوطني حول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، أيام: 19 -20 ماي 2010

[7] محروس محمود خليفة،التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية، تحليل نقدي،ط1 ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2003،

- **جدوى الاستثمار في التعليم العالي :**

يعتبر التطور التقني والعلمي من الأسباب الأساسية التي أدت إلى اعتبار قطاع التعليم قطاعا منتجا، خصوصا إذا علمنا أن معظم التكنولوجيات الجديدة وكذا التقنيات الحديثة مخترعوها هم مخرجات التعليم. ولكي نطبّق هذه التكنولوجيات والتقنيات يلزمنا أناس مهرة أو أناس قادرون فكريا وعقليا على استيعابها. ولهذا تلجأ معظم الدول كي تواكب الحضارة التكنولوجية إلى تكوين باحثين وطلبة قادرين على القيام بهذه المهمة وهذا عن طريق الاستثمار في قطاع التعليم، حيث تزايد الاهتمام باقتصاديات التعليم عامة والتعليم العالي خاصة منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين .[8] لقد بدأ الاقتصاديون في إيجاد علاقات بين الإنفاق على الاستثمار في التعليم ومعدلات النمو الاقتصادي، ويعتبرون أن الإنفاق على التعليم هو نوع من الإنفاق الاستثماري خصوصا في هذه الفترة أين أوضح التعليم قدرته على تلبية- تقريبا- كل رغبات المجتمع.ويترتب على هذا الإنفاق ارتفاع في مهارات وقدرات الأفراد ومن ثم زيادة مردودية هؤلاء الأفراد وكذا إنتاجيتهم وهذا ما يدفع بعجلة النمو إلى الأمام.

أكد علماء المستقبليات أن القرن الواحد و العشرين سيكون العنصر الحاكم والفعّال فيه هو الإنسان المتعلم والقادر على أن يستمر متعلما ومتعدد المهارات وأن المعرفة قوة ، من ثم فالأمة القوية هي الأمة العارفة.أما الأمة التي ستتخلف عن استثمار مواردها البشرية فستبقى في خطر خصوصا إذا علمنا أن السرعة التي تتغير بها التكنولوجيا تكاد تكون تقريبا يومية. وإذا علمنا أن حوالي 1200 مجلة علمية تصدر كل شهر بمعدل20 % من الاختراعات الجديدة ، فهذا يجعل من الأمم البطيئة جاهلة لأنها لن تستطيع مواكبة التطورات العلمية.إذن أساس الاستثمار في التعليم هو أن هذا القطاع يعتبر نقطة تقاطع القطاعات الأخرى، لأنّ فعاليته ستؤدي إلى زيادة فعاليات القطاعات الأخرى، حيث أكّدت عشرات الدراسات والبحوث على الوظيفة الاقتصادية للتعليم ودوره في التنمية الشاملة والنمو الاقتصادي أن حجم الاستثمار في هذا القطاع الحيوي يؤثر بصفة مباشرة وغير مباشرة على فعالية الاستثمارات في القطاعات الأخرى، ومن هنا يجب اعتبار الاستثمارات التعليمية استثمارات إنتاجية وليست استهلاكية.[9]

[8] قوريش نصيرة، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014 ،المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 06 ،2010 ،الجزائر

[9] زاق رقية، رؤية حول نوعية التعليم العالي في الجامعة الجزائرية من خلال تطبيق نظام LMD ،ورقة مقدمة للملتقى الوطني الرابع حول البيداغوجيا، جامعة بسكرة،2008 الجزائر.

### 3-1 نتائج الدراسة الميدانية

من خلال الدراسة الوصفية التحليلية حول المقاصد الوظيفية لاستثمار رأس المال البشري لتكنولوجيا الاتصال في مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة جامعة الدكتور يحي فارس المدية ، توصلنا إلى جملة من النتائج و التوصيات نلخصها فيما يلي :

1. تطوير مخرجات جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية من خلال البدء في وضع تصور شامل لتحسين آليات ووسائل التعليم الجامعي في كافة مؤسساته لضمان مخرجات متميزة .
2. إنشاء هيئة مستقلة تتولى بتقويم وضبط الجودة والنوعية في الجامعات، وبما يتماشى مع المعايير الجودة
3. تشجيع القيام بالدراسات والبحوث المشتركة بين الجامعة والقطاعات الإنتاجية والصناعية، وضمان المشاركة الفعلية للطلاب للمساعدة في اكتساب المهارات والاستفادة من خبرات الآخرين
4. تفادي التكرار النمطي في نسق التعليم العالي ككل والتحول نحو نمط التعليم الجامعي المرن والمواكب لاحتياجات التنمية المستدامة
5. أكدت العينة المبحوثة على ضرورة إعادة النظر في الخطط والبرامج الدراسية في الجامعات لتحديثها بشكل مستمر بمعدل مرة كل أربع سنوات، والعمل على إنشاء مراكز تميز في تخصصات محددة في كل جامعة، عادة وا النظر في التخصصات التي لا تمتلك المقومات الكافية للحفاظ على النوعية الجيدة من الخريجين
6. توصيل نتائج الأبحاث بطريقة سلسة وسهلة ومفهومة للمستفيد النهائي ، من خلال البرامج التدريبية والنشرات الإرشادية، ومن خلال وسائل الإعلام المرئية و المسموعة ومتابعة تطبيق النتائج وأخذ التغذية الراجعة من المستهلك
7. التأكيد على أهمية مساهمة مختلف المؤسسات في دعم البحث العلمي، والإفادة من نتائج البحوث التي تجري في الجامعات والمؤسسات البحثية بما يخدم الصناعات الوطنية وتنعكس نتائجه الإيجابية على مختلف القطاعات.
8. تبين لنا من خلال الدراسة أن تعظيم استخدام الموارد والمرافق والتجهيزات المتوافرة في الجامعات فيما بينها لأغراض البحث العلمي والتعاون مع القطاعات الإنتاجية المختلفة
9. بينت لنا عينه الدراسة أن نشر ثقافة ريادة الأعمال في أوساط الطلبة خاصة وان وجود الإدارة الواعية بأهمية التوجه نحو ريادة الأعمال ، والمقتنعة بآليات بناء جيل المعرفة . والتحول نحو الاقتصاد المعرفي هو أحد أهم عناصر بناء الجامعة الريادية، فنشر

ثقافة ريادة الأعمال يتطلبً وقتا طويلا وبرامج متنوعة وتعهدا مستمر .ا هذه القيادة يجب أن تتميز بالإيمان العميق بالفكرة، والتبني الجاد لمفهوم الجامعة الريادية، ووضع الخطط الإستراتيجية لها.

10. تحسين الصورة الذهنية للمرفق العمومين خلال إرساء معالم التفاعل المشفوعة بالتأثير والإقناع عبر استخدام خطاب حجاجي فعال تتبناه الهيئات القائمة على المرفق العمومي و تستعمل فيه شتى الوسائل الاتصالية المتاحة فضلا عن الاستعانة بأنجع الطرق في الإدارة و الاتصال لتحسين الأداء الوظيفي في ظل التغير التكنولوجي السريع الذي ألقى بضلاله على نمط الحياة الاجتماعية و أشكال التواصل الإدارية

**التوصيات**

1. تحسين البنية التحتية التعليمية الجامعية في مختلف الأطوار .
2. تطوير القدرات المؤسسية لخلق طاقة بشرية مؤهلة وذات جودة عالية.
3. مراجعة كافة المناهج الدراسية من التعليم الإبتدائي إلى العالي بهدف تضمينها المزيد من المهارات التي تتطلبها أسواق العمل.
4. إعادة تأهيل وتجهيز الجامعة لجعلها قادرة على مواجهة متطلبات سوق العمل.
5. مراجعة المناهج الدراسية على كافة المستويات والتأكيد على أهمية تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات
6. مد جسور التواصل بين المواطن و الدولة لتحقيقها بتفعيل آليات المشاركة و تعزيز دور المواطن في إنجاح مختلف البرامج التنموية المسطرة ، التي مست العديد من القطاعات.

**خاتمة**

من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن رأس المال البشري يمثل المعارف والمهارات والقدرات التي تجعل العنصر البشري قادرا على أداء واجباته ومسؤولياته الوظيفية بكل فاعلية واقتدار، حيث يعد رأس المال البشري أفضل أنواع رأس المال قيمة، وهذا بإسهامه في تحقيق التنمية الاقتصادية ، باعتباره أحد المتغيرات الرئيسية المؤثرة في عملية الإنتاج داخل مؤسسات التعليم العالي . لذا تسعى الدول إلى تنميته عن طريق تحسين المؤشرات الثلاثة للتنمية البشرية المتمثلة في الدخل، توفير الرعاية الصحية والتعليم. هذا وتوصلنا الى نتيجة جوهرية مفادها ضرورة تطبيق مختلف السياسات واشراك كافة الأطراف والفئات بطريقة تتيح تنمية شاملة في المجالات الاقتصادية

والاجتماعية والبيئية ، من جهة، عن طريق الحد من إهدار كافة الموارد الاقتصادية والمادية والمعنوية واستخدامها استخداما أمثل لضمان النجاح و الاستمرارية لحاملي لواء العلم و المعرفة في الجامعة الجزائرية .

**قائمة المراجع**

**بالعربية :**

**أولا : الكتب**


1. محمد طه بدوي، (2000)، المنهج في علم السياسة، ط1 ، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية.
2. د. نافز أيوب محمد , (2015)، الأهمية التنموية لرأس المال البشرى فى الوطن العربى ودور التربية والتعليم فيه ، ط1 ، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين .
3. محروس محمود خليفة، (2003)، التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية، تحليل نقدي،ط1، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة .


**ثانيا : المجلات و الدوريات**


4. قوريش نصيرة، (2010)، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014 ،المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 06 ،الجزائر.
5. محمد قاسم عبد الله، (2003)، أزمة التعليم العالي في الوطن العربي والتحديات المعاصرة: واقع وبدائل، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 113 ، مصر


**ثالثا : النشاطات و التظاهرات العلمية**


6. صيفي زهير،(2010)، دور الجامعة الجزائرية في التنمية المحلية، الملتقى الوطني حول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
7. زاق رقية، (2008)، رؤية حول نوعية التعليم العالي في الجامعة الجزائرية من خلال تطبيق نظام LMD ،ورقة مقدمة للملتقى الوطني الرابع حول البيداغوجيا، جامعة بسكرة، الجزائر

8. القصاص مهدي محمد، (2008)، بيئة استثمار رأس المال البشري: دراسة ميدانية في قرية مصرية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة، جامعة جنوب الوادي.

**خامسا : الكتب باللغة الأجنبية**

9. Robert J. Barro and Jona – wha lee ,(2000) , International Data on Educational Attainment : Update and Implications , Center for International Development at Harvard University (CID) , working papers.